

الفصل الثامن

إنسانية التربية وسلطة الثقافة

في عصر العولمة

• تمهيد.

• إنسانية التربية.

• سلطة الثقافة.

• التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة.. كيف؟

حقيقة، لقد أنفقت زمام الزمان، ولعل ذلك ما دعا (غوث) أن يقول: "أنا نعيش في أوقات الثورة المضادة، إذ يطرح الرجعيون وغير الأكفاء والمحتالون من كل نوع وجنس أنفسهم كنماذج للثقافة المعاصرة".

وعلى الرغم من أن تحذير (غوث) لنا جاء شديد اللهجة، فإنه يدق لنا أجراس الخطر بالنسبة لمن يدعون الثقافة في عصر تداخلت فيه الأمور، بحيث يستطيع كل فرد أن يزعم، وأن يدعى ما يشاء.

ومن زاوية أخرى، يلفت (غوث) انتباهنا بطريقة غير مباشرة إلى أهمية تحرى الدقة في إختيار وإختبار الجوانب المختلفة المسهمة في الإعداد الثقافي للإنسان، وإلا أنفقت الأمر من بين أيدينا، فنرى هذا الإنسان تقولب في فكر نمطى شأنه شأن المدعين عندما يمارسون عملهم الوظيفى الروتينى.

والسؤال : لماذا الاهتمام بثقافة الإنسان ؟

يرد (غوث) على السؤال السابق بأسلوب سهل وبسيط، فيقول :

"إن الثقافة هي الحياة، ومادامت الحياة مستمرة، فالثقافة مستمرة. ومادامت الحياة متطورة، فالثقافة متطورة"^(١).

تأسيساً على ما تقدم، يصبح تثقيف الإنسان أمراً مهماً، وله دلالاته الخاصة في معرفة أصول وقواعد وممارسة لعبة الحياة، التى تتطلب أن يسيطر الإنسان -لا أن يعرف فقط- على الجوانب المتعددة لمنظومة الثقافة، ليعبر بسهولة عن وجهة نظره فى القضايا المتعددة والمتشابكة التى يروج بها العالم حالياً، وذلك بالنسبة لآى مجال أو ميدان.

وبعامه، ينبع الإهتمام بالإعداد الثقافى للإنسان من منطلق أن الأسئلة التى تتركز الآن حول معانى لفظه ثقافة هى أسئلة أثارته مباشرة التغيرات التاريخية الكبرى التى واكبت -كل بطريقتها الخاصة- التغيرات فى الفاظ: صناعة، وديمقراطية، وطبقة، وفن. والتطور الذى طرأ فى لفظه ثقافة هو سجل لعدد مهم ومتواصل من ردود الأفعال لهذه التغيرات، حيث يظهر للعيان سلطة الثقافة بصورة واضحة جلية.

ومن ناحية أخرى، فإن طابع عصرنا الفكرى، هو العلم التجريبي وما يستتبعه من مناهج البحث والنظر، لذا يجب أن يقوم الرأى على التجربة بشهادة الحواس، وأن يكون صدق الرأى مرهوناً بإمكان تطبيقه تطبيقاً عملياً.

وفى وقتنا الحالى، فاهم ما يميز الإدراك عند (المتمدن)، هو التقييد بالواقع وإدراكه، ويتطلب ذلك القضاء على الخرافة بكل ما يتصل بها من لواحق وأتباع. وأهم ما يميز

الوجدان عند المتمدن، هو التأثير بما ينتجه رجال الأدب والفن المحدثون. فمهما كان عمل الإنسان وموضوع اختصاصه، كان يكون طبيباً أو مهندساً أو محاسباً... إلخ، يجب أن يأخذ نصيب -قليل أو كثير- من إفرازات العصر في مجالات الأدب والتصوير والنحت والموسيقى والتمثيل والغناء... إلخ، مع مراعاة ألا يكون هذا النصيب مفروضاً عليه، بقدر ما هو تقدير للأشياء السابقة ليكون موقف الإنسان منها -إيجابياً أو سلباً، حبا أو كراهية- قائماً على معيار هذا العصر نفسه.

ومن هنا تظهر إنسانية التربية في إعدادها للإنسان؛ لأن أهم ما يميز السلوك عند (المتمدن)، هو قدرته على ضبط زمام نفسه، بحيث يتحكم (الإنسان العاقل) فيه، فلا يغضب غضباً يطير صوابه، ولا يغلو في مظاهر الفرح ولا مظاهر الحزن، وبذا يسيطر تماماً على جميع تصرفاته، ويعرف سبيله وطريقه من لعب وارتحال وتغيير مجرى الحياة المألوفة.. إلخ، من أجل ملء وقت فراغه.

وجدير بالذكر أن الإنسان "المتمدن"، قد لا ينعم بيسر في مستواه الإقتصادي، وقد لا يتوافر المال عنده، ورغم ذلك يكون متحضراً بما تزوده التربية لهذا الإنسان من صفات أخرى، تجعله يستطيع أن يساير العصر، ويفهم ظروف الزمان، ويدرك وقع المكان.

حقيقة، قد يكون الإزدهار الإقتصادي شرطاً ضرورياً لتهذيب الحضارة، لكنه ليس شرطاً كافياً. لذا، لقياس التفاوت الحضارى بين حياة وحياة، لا بد من أخذ غزارة الحياة أو عمقها في الاعتبار، ولا يكتفى بقياسها طولاً وعرضاً، وذلك من خلال تأثيرات التربية الإنسانية.

ومن البديهيات، أن التغيير في ظروف العصر يواكبه ويلزمه تغييراً مناظراً في دور التربية وفي فعل الثقافة. ورغم ذلك، نجد فريقاً من الناس ما يزال مشدوداً- في وقتنا هذا- بالتربية التقليدية ويرد ثقافته إلى كتب الأقدمين والتراث، بغض النظر عما يموج به عصرنا من مشكلات لم يكن لها وجود من قبل، وبغض النظر عما يعج به عصرنا من حياة جديدة لها اهتماماتها ومتطلباتها التي لم يعاشها الأقدمون أو يعرفوها^(٢).

أولاً: إنسانية التربية :

لتوضيح دلالة ومعنى المقصود بإنسانية التربية، ينبغي التطرق للشئائيات الثلاث التالية^(٣):

(١) المجتمع - المدرسة :

تشارك المدرسة مع باقى المؤسسات الاجتماعية الأخرى فى مهمة واحدة وهى محاولة تربية الأفراد وإكسابهم المعلومات والاتجاهات والقيم اللازمة لهم فى الحياة، لذا تتباين وجهات النظر حول النواحي التى يجب أن تشملها بالتحديد وظيفه المدرسة. ونتيجة لهذا التباين، تثار مثل هذه التساؤلات :

هل ينبغي أن تتولى المدرسة وظائف المؤسسات الاجتماعية الأخرى في المجتمع مثل :

- * تدريب التلاميذ في النواحي الصحية الشخصية والعامه .
- * إكساب التلاميذ الولاء للمجتمع الذين يعيشون فيه .
- * تقدير التلاميذ أهمية المحافظة على المال العام وعدم تخريبه .
- * تربية التلاميذ ليكونوا منتجين جيدين وأن يكونوا أيضا مستهلكين بدرجة لا تضر بخطط التنمية للبلاد .
- * إعداد التلاميذ حرفيا ومهنيا .
- * تربية التلاميذ جنسياً وتعريفهم بالأمور الخاصة بالعلاقات التي تحافظ على سلامة الأسرة، كذا تعريفهم بأسس الزواج الناجح .
- * تزويد التلاميذ بالقيم السامية للديانات السماوية .
- * تبصير التلاميذ بكيفية قضاء أوقات الفراغ والعطل بما يعود عليهم بالنفع والفائدة .
- * الخ.....

ويعنى آخر: إلى أى مدى يجب أن تتعاون المدرسة مع المؤسسات الاجتماعية كالأسرة ودور العبادة والأعلام والمجتمع المحلى في تدريب التلاميذ على المجالات السابقة، وبخاصة أن الفرد غالبا ما يكتسب كثيرا منها من جماعة اللعب أو من نظرائه، بالإضافة إلى ما يحصل عليه من المؤسسات الاجتماعية السابقة؟

وينقسم المعنيون بأمور التربية والمجتمع إزاء هذه المسألة الى فريقين، يرى الأول منهم ضرورة أن تمتد وظيفة المدرسة لتشمل المسؤوليات ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية ويستندون فى ذلك الى أن المؤسسات الاجتماعية لم تعد قادرة على اعطاء تدريب فعال فى هذه المجالات ولم تعد لها اليد الطولى فى هذا الشأن . بينما يرى الفريق الثانى أنه لا داعى أن توسع المدرسة منهجها فى مثل الأمور المهنية والحياة الاجتماعية لأنها بذلك تبعثر جهودها كما أنها لن تستطيع أن تقوم بجميع هذه الأدوار على أكمل وجه، ويستندون فى ذلك إلى :

- * لم تخفق دور العبادة بعد فى مهمتها الدينية والخلقية والروحية، فلماذا تتحمل المدرسة مسؤوليات هذه الدور؟
- * على الرغم من خروج المرأة إلى العمل فى مصر، فإن الروابط لم تنفكك أو تتحلل بعد بين أفراد الأسرة الواحدة بدرجة كبيرة .

وبعامه . . من المهم بمكانة أن تتعاون المدرسة مع بقية المؤسسات الاجتماعية، لتكون مؤسسة أفضل، وذات كفاءة عالية، وبذلك تقوم بجميع الواجبات المنوطة بها على أكمل

وجه، بدلا من أن تحاول المدرسة توسيع دائرة واجباتها لتستوعب بعض أو كل المهمات التي سبق ذكرها؛ لأنها فى النهاية ستفشل فى تحقيق مثل هذه التبعات الثقيلة التى ستحملها على كاهلها منفردة نظرا لما تتطلبه هذه التبعات من امكانيات مادية ضخمة ومن كفاءات بشرية كثيرة.

إذن ينبغى ألا تحاول المدرسة أن تتحمل جميع مسؤوليات التدريب الذى تتطلبه جميع مناحى الحياة، إذ أنها ليست إلا العامل المنسق أو المتمم بين جميع المؤسسات التربوية الأخرى. وان وظيفتها تنحصر فى القيام بالأعمال التى لا تقوم بها المؤسسات الأخرى أو الأعمال التى تعجز المؤسسات الأخرى عن القيام بها. لذا يجب أن يبدأ عمل المدرسة حيث تنتهى أعمال المؤسسات الأخرى وذلك ضمانا لعدم الأزدواجية فى مجال الاختصاص. وبالإضافة إلى ذلك فإن المدرسة تتحمل مسؤولية عظمى تنفرد بها عن باقى المؤسسات، وهى اعداد التلاميذ لحياة مستقبلية مثمرة سعيدة.

ومن هنا أتت ضرورة التنسيق والتعاون بين المدرسة والمؤسسات التى لها دور كبير فى التأثير سلباً أو إيجاباً فى تربية وتوجيه الأفراد. فكما للمدرسة برامجها الخاصة بها فإن هذه المؤسسات لها أيضا برامجها ووسائلها فى التأثير فى نفوس الناس. فأجهزة الاعلام ووسائل التأثير فى الجماهير والبيت ودور العبادة والجمعيات والنوادى التى تجتذب أعضائها وتؤثر فيها يجب أن تسير برامجها فى خط متواز مع برامج المدرسة، وإلا عاش الفرد قلقاً نهياً مقسماً بين مختلف الاتجاهات والانتماءات والتيارات الفكرية، فيكون عرضه للانحراف أوالتطرف، وبالتالي تكون مهمة تربيته تربية صالحة مهمة صعبة شاقة.

والواقع أن التربية ونظم التعليم أشبه بالكائن الحى الذى ينمو فى جو معين وتربة ذات خصائص مميزة. ويرتبط هذا النمو بدرجة كبيرة بالظروف السياسية والاقتصادية والدينية التى يقوم فيها، لذا يخطئ من يعتقد أن نظم التعليم سلع يمكن تصديرها أو استيرادها. والحقيقة أن عمليات النقل ان تمت فهى تمثل خطراً داهماً على من يستوردها، كما أنها تدل على ضيق أفق أو تحيز من الجهة المصدرة. والسؤال الآن: هل الاستعانة بالأفكار والأساليب الاجرائية التربوية فى البلاد الأخرى وبخاصة فى البلاد المتقدمة عديمة الجدوى؟ أن الاستعانة تكون مفيدة وهادية اذا فهمت فى منظورها وجوها الأصلية، وحين تتكيف وتتفاعل مع المنظور الجديد والجو الجديد فتترسى جذورها وتحقق وظائفها المنشودة والأغراض التى ترمى إليها، وذلك ما سنوضحه بالتفصيل فى الموضوعات التالية.

(٢) المدرسة - التربية :

يعيش الفرد الآن فى عالم التغيير والتجديد، عالم الحركة والتوتر والذى يتسم بسمات أهمها:

* التقدم العلمى والتكنولوجى فى مختلف الميادين .

* تشابك العلاقات بين أفراد المجتمع الواحد من جهة، وبين المجتمعات والأمم من جهة أخرى .

* تباين النظم السياسية والاقتصادية التى تسود بلدان العالم، وما يتبع ذلك من تغير فى أساليب العمل فى هذه البلاد .

* العمل على استغلال الموارد الطبيعية بأقصى قدر ممكن وذلك لمواجهة الانفجار السكانى الذى يسود مناطق كثيرة من العالم .

* التغير فى العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة الواحدة .

للسبب السابقة وغيرها من الأسباب كان ظهور المدرسة ضرورة ملحة . وجدير بالذكر أن المدرسة كما هو معروف أنشأها ويحافظها عليها، بل ويسندها المجتمع بهدف أعداد الأفراد للمحافظة على القيم الأساسية وعلى أساليب حياة الأفراد والجماعات، وهذه تستمد من المثل الاجتماعية التى يرى المجتمع ضرورة وأهمية استمرارها وبقائها . وذلك يعنى أن المدرسة تحفظ القيم والمعرفة ذات الأهمية البالغة لذلك المجتمع، وتعكس بدرجة ما تغير الحضارة التى هى جزء منها، فهى تستطيع أن تبنى الحضارات كما أنها تستطيع أن تثبت تلك الحضارات .

لذا فى ضوء الفلسفة التى تسود المجتمع تلعب المدرسة دوراً مهماً تزداد أهميته يوماً بعد يوم؛ لأنها تسهم فى بعض المجتمعات فى تحرير عقول الناس وتقوى سعة أفقهم وبعد نظرهم لأهمية السلم والعدالة . وفى مقابل ذلك، فإن المدرسة تقوى بين أفراد مجتمعات أخرى روح التعطش إلى القوة والميل الشديد إلى الغلبة . كما أن المدرسة تساعد على بناء الإرادة الخيرة والعلاقات الحسنة واحترام حقوق الأفراد وصيانة الكرامة الشخصية وفهم حضارات الآخرين فى المجتمعات المختلفة، فإنها -على نفس المستوى- يمكن أن تغرس بين أفراد مجتمعات أخرى روح السيطرة على التفكير وعدم الثقة بالآخرين والحط والاقبال من قيم الحضارات الأخرى وغير ذلك من المفاهيم الخاطئة . كذلك، رغم أن المدرسة تنقل العادات الصحية الحسنة وتسهم فى سيادة الرخاء والأمن بين أفراد مجتمع ما، فإنها فى المقابل قد تستخدم لتأجيج نيران الكراهية التى تؤدى فى النهاية الى التناحر والدمار بين أفراد مجتمع آخر .

فى ضوء ما سبق، يمكن القول بأن المدرسة إذا ما تكونت بطريقة سليمة بناءة يمكنها خلق حضارات لشعوب قادرة على تحمل المسؤولية، كما يمكنها إعداد أفراد لهم إطلاع عريض فى عالم سويح التفهم والتطويع، ولهم -أيضاً- الرغبة والقدرة الخالصة على حل مشكلات الحياة من أجل خير ورفاهية الجميع، وكذلك يمكنها تخريج أجيال سليمة صحياً ونفسياً واجتماعياً .

وفى المقابل، أصبح في حكم المستحيل - نظرا لتراكم وتعقد وتقدم التراث الثقافي- أن يجد الفرد له مكانا مميزاً في عالم اليوم ليحقق ذاتيته وأدميته دون التسلح بقدر معقول من الزاد الثقافي يناسب مع مستوى آماله ورجائه، ويستطيع أن يحقق ذلك -بالطبع- عن طريق التعليم الذي تقدمه له المدرسة، وبمعنى آخر عن طريق المناهج المدرسية المقررة عليه.

ونود أن نلفت النظر هنا الى أنه وسط الفوران والغليان الذين يموج بهما عالم اليوم ينبغي على الفرد كى يعيش بأمان وطمأنينه أن يتسلح بقدرات معينة تستمد مما يتزود به من علم وتعلم، وذلك يلقي على التربية عبئا مضاعفاً ثقيلاً. وهذه القضية تقودنا إلى أهمية الإجابة عن السؤالين التاليين وذلك لأهميتهما، وهما:

١ - هل المدارس جزءاً لا يتجزأ من حياة الأمم وطريقة عيشهم؟

غالباً ما يكون النظام التعليمي وبخاصة في الدول النامية هو حصيلة الخبرات المتجمعة وانعكاس لقيم وفلسفة ذلك المجتمع. فمثلاً: في مصر، فإن التعليم المجاني ومد سن الإلزام الى المرحلة الاعدادية (التعليم الأساسي) وقبول جميع التلاميذ بلا استثناء، ينبع من نظرة القيادات على جميع المستويات الى التعليم العام. وقد أدى هذا الهدف المثالى الى الزيادة المستمرة فى اعداد المدارس الحكومية حتى يمكن اتاحة الفرصة أمام كل فرد لتنمية طاقاته تبعاً لامكانياته. وقد أدى التوسع العمودى للمدارس العامة وإطالة مدة التعليم الإلزامى إلى ضرورة إعادة النظر فى نوعية الخبرات التى تقدم للتلاميذ. وقد واكب ذلك ضغط على واضعى المناهج من المسئولين عن مجالات العمل المختلفة التى تستخدم خريجي المدارس العامة أو من المسئولين عن التعليم فى الجامعات والمعاهد العليا التى تقبل طلاب المدارس العامة فى المراحل المتقدمة. والهدف من ذلك الضغط هو التعديل فى مناهج التعليم قبل الجامعى بما يتلاءم ومتطلبات تلك الأعمال أو بما يتناسب والدراسة فى الكليات والمعاهد المختلفة.

٢ - هل يجب أن تكون التربية قوة اجتماعية إيجابية؟

اتفقت الآراء على إجابة السؤال السابقة بالإيجاب وذلك للأسباب التالية:

* نظراً لزيادة تعقد الحياة المعاصرة يوماً بعد آخر، فإن ذلك يستوجب أن يعرف الفرد معلومات دقيقة تمكنه بالفعل من الاسهام فى شئون مجتمعه.

* تقارب المسافات بين الدول نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات السريعة أدى إلى قيام اتصالات حضارية جديدة ومعقدة، بحيث أصبح أى حدث يقع على بعد آلاف الأميال فى أى بلد يكون له صدهاء فى بقية البلدان، وذلك يستوجب أن يكون الفرد قادراً على تحليل الأحداث والتمييز بينها.

* رغم الإنجازات العظيمة التي تمت بفضل العلم، فإن العلم قد زعزع وضع الفرد، وذلك نتيجة لتطور وسائل القتل الجماعي نتيجة لظهور أسلحة حديثة فتاكة ومدمرة للغاية. وعليه فإن على التربية تقع مسئولية إبراز أهمية السلم ونبذ فكرة حل المشكلات بالحروب التي لن تعود على البشرية بأى فائدة أو خير.

* نتيجة التكاليف المستمر على الانتقال من الريف إلى المدن نتيجة ظهور مدن جديدة ظهرت مشكلات اجتماعية جديدة، ولم تكن هذه المشكلات أدعى إلى اتساع مدى المعلومات والمعرفة وإلى زيادة القدرة على رؤية العلاقات والاختيارات للقيم الاجتماعية والانسانية أكثر مما هي عليه في الوقت الحاضر. ولم تكن الحاجة إلي تربية واقعية لجميع أفراد المجتمع أشد مما هي عليه الآن.

للأسباب السابقة، بات من الضروري أن تصبح التربية قوة اجتماعية إيجابية ولن يحدث هذا إلا إذا عمد المسئولون عن التربية إلى فحص وتقييم الآراء والمقترحات التي تؤدي إلى معالجة جذرية على أساس علمي سليم.

(٣) التربية - المناهج :

اختلفت وتباينت آراء المعلمين والمربين والمفكرين في تحديد معنى التربية وأهدافها، وذلك كما يظهر من التعريفات التالية :

* أنها إيصال مختلف المعلومات والمعارف إلى عقل المتعلم أو تعويده طريقة تحصيل هذه المعلومات .

* إنها عملية تفتح بها قابليات المتعلم كما تفتح النباتات والأزهار (فروبل) .

* إنها عملية ترويض عقلي فكما أن عضلات الجسم تقوى بالرياضة، كذلك ملكات العقل تقوى بدراسة مختلف المواد .

* إنها رياضة خلقية .

* إنها اكتساب عادات حسنة .

* إنها مساعدة الفرد على تنمية جسمه وعقله وخلقه تنمية صحيحة تساعد على أن يكون مواطنًا صالحًا، مفيدًا لمجتمعه وقادرًا على أداء الواجب العام والخاص .

* إنها إعداد للحياة الكاملة (هيرت سبنسر) .

* إنها إعداد للحياة بواسطة الحياة (دكرولى) .

* إنها عملية يكتسب الفرد عن طريقها خبرات تؤثر في أعماله المستقبلية وتجعلها أكثر احكاماً وسداداً (وليم باجلي) .

- * هي تنظيم القوى البشرية عند الإنسان تنظيمًا يضمن له حسن التصرف والتكيف في عالمه الاجتماعي والمادى (وليم جيمس).
 - * هي إعطاء الجسم والروح كل ما يمكن من الجمال والكمال (أفلاطون).
 - * إنها عملية تهدف إعداد العقل لكسب العلم (أرسطو).
 - * هي الطريقة التي يكون بها العقل، عقلاً آخر (جون سيمون).
 - * هي التي تجعل الإنسان صالحاً لاداء أى عمل، عاماً كان أو خاصاً بدقة وأمانة ومهارة فى السلم والحرب (جون ملتون).
 - * هي تنمية كل قوى الطفل تنمية كاملة متلائمة (بستالوزى).
 - * إنها تصل بالإنسان إلى الكمال الممكن (كنت).
 - * تعمل على إعداد الفرد ليسعد نفسه أولاً وغيره ثانياً (جيمس ميل).
 - * إنها تهذيب القوى الطبيعية للطفل كى يكون قادراً على أن يعيش حياة خلقية صحية سعيدة (جيلي).
- ومهما اختلفت وتباينت وجهات النظر إلى تحديد معنى للتربية وأهدافها، إلا أن الغالبية تتفق على أن «التربية فى أى مجتمع تحقق وظيفة غاية فى الأهمية فى حدود الإطارات التالية:
- التربية عملية نقل العناصر الثقافية مادية ولا مادية إلى المواطنين ليكونوا صالحين لهذا المجتمع.
 - التربية هى عملية النقل فى وسط اجتماعى بشرى أى فى جماعات بشرية.
 - التربية عملية تفاعل اجتماعى ينتج عنه تغير وتكيف فى الفرد والمجتمع».
- ومعنى ذلك كما يقول أحمد زكى صالح «التربية فى أصلها عملية تنشئة اجتماعية تهدف تزويد الطلاب بالخبرات التى تؤهل الناشئ أن يشارك مجتمعه مشاركة طيبة فإذا اتفقت هذه الخبرات مع مطالب النمو تحقق التوفيق بين حاجات الفرد وأهداف المجتمع».
- ما سبق يعنى أن التربية تساعد الفرد على التكيف والتفاعل مع بيئته وذلك يتطلب مساعدته على تنمية جسمه وعقله ومواهبه وتربية ميوله وتهذيب خلقه وإكسابه عادات حسنة ومهارات نافعة وإصلاح سيرته وتكليف ذاته مع بيئته. وفى المقابل، فإن التربية تعمل على إصلاح بيئة الفرد الاجتماعية، كما أنها تسعى إلى تحقيق تكيف وإخضاع البيئة الطبيعية لإرادة الفرد، كذا تنمية مواردها حسب حاجاته وأهدافه.

وبإختصار فإن التربية تهدف أولاً وأخيراً إلى إعداد الفرد للحياة في بيئة معينة بحيث يتوافق وإياها توافقاً ناجحاً، وبحيث يتفاعل معها تفاعلاً إيجابياً مرناً وذلك في عالم يتطور بسرعة مذهلة بتأثير تقدم العلوم والاكتشافات والاختراعات، وبذا لا يقتصر دور ذلك التفاعل على تغيير الفرد ليواكب ما يحدث في بيئته من تطورات، إنما يتعدى هذه الحدود بكثير، وذلك عن طريق إعداد الفرد ليسهم بذاته في تطوير مجتمعه . بمعنى أنه يعمل على تغيير ما في بيئته بما يتناسب بالطبع وحاجاته وأهدافه .

وهذا المعنى ينطلق بوضوح بأن أهداف التربية في أى مرحلة تعليمية تستند إلى دعامتين، الأولى : الفلسفة العامة التى يقوم عليها المجتمع، والثانية : خصائص المتعلمين ومطالب غورهم .

وحيث أن المناهج التى تقدمها المدرسة هى الوسيلة الرئيسة لتحقيق أهداف التربية بها، إذن فأهداف تدريس أى مادة دراسية لا تختلف عن الأهداف العامة للتربية، بل إن أهداف تدريس المواد المختلفة لابد أن تشتق من الأهداف العامة وتوجه نحو تحقيقها . وهنا تقع المسؤولية العظمى على المربين الذين ينبغى أن يعمل كل منهم من زاويته على تكوين المواطن الذى ينشده المجتمع، إذ أن أعداد المواطن الصالح هو الهدف الرئيس للتربية . وعلى ذلك ينبغى أن توجه المناهج جل اهتمامها ناحية الاسهام فى إعداد الفرد للحياة العامة بصرف النظر عن عمله أو تطلعاته فى المستقبل .

فى ضوء الثنائيات الثلاث آنفة الذكر، نقول بدرجة كبيرة من الثقة أن التربية لها جانبها الإنسانى، لذلك لا تهدف التربية فقط تكوين العادات، إنما تأخذ -أيضاً- فى اعتباراتها التفكير الشخصى للفرد، وبذلك أصبحت التربية عملية ديناميكية تراعى تفكير الفرد، ومن الصعب بمكانة التحكم فيها خارجياً .

ومما يؤكد إنسانية التربية أنها فى الأصل بمثابة نشئة اجتماعية، وبذلك فإنها تخص الإنسان أولاً وأخيراً . وطالما أنها تخص الإنسان، فإنها تعمل جاهدة من أجل تحقيق الموازنة بين حاجات هذا الإنسان وأهداف مجتمعه، بهدف إرساء أسس التوفيق والانسجام بين الإنسان والمجتمع، فيعمل الإنسان على تطوير مجتمعه بالمشاركة فى الإنتاج والتنمية، واستنباط قيم حضارية وفكرية وتكنولوجية تسهم فى مواكبة متطلبات المعاصرة .

وفى عصرنا الشائك، لم تعد التربية مجرد تحصيل لاشياء متوارثة، وإنما هى عملية تجريبية تسهم فى وضع حلول للمشكلات الناتجة عن التخلف فى مجالات السلوك الخلقى والفكر الاجتماعى، وهكذا تؤكد التربية وجهها الإنسانى؛ لأنها تساعد الإنسان فى وضع الحلول المناسبة للمشكلات والمعضلات التى قد تصادفه فى حياته، كما تمكنه من مواجهة المواقف الجديدة، التى لم تكن معروفة له من قبل، أو ليست له دراية كبيرة بها .

وفيما يخص الجانِب النفسى للإنسان، أصبحت التربية أولاً وقبل كل شىء متابعة واعية لأغراض يشعر بها المتعلم شخصياً، هدفها الأخير اكتسابه القدرة المتزايدة على توجيه نفسه. أيضاً، تؤكد التربية— من خلال مواقف حية متجددة وفاعلة— حقائق جديدة عن العقل والفكر الإنسانى، حيث لم يعد الإنسان فى سلوكه العام، يعمل كرد فعل للأحداث التى تقابله، وإنما يشارك— أيضاً— فى صناعة تلك الأحداث، كما يضع حلولاً إبداعية للمشكلات الخاصة والعامه، من خلال تفعيل آلياته الذهنية.

وعلى صعيد آخر، فالتربية من منطلقها الإنسانى، لا تهتم بالناحية العقلية للإنسان، وإنما تنظر إليه ككل متكامل، له مشاعره وأحاسيسه وحاجاته وميوله وتطلعاته. إلخ، لذلك تهتم التربية بالناحية السلوكية، بنفس قدر إهتمامها بالنواحى المعرفية والتحصيلية.

ومما يؤكد إنسانية التربية، سواء فى نظرياتها المتضاربة، وفى تنظيمها للمنهج على أساس منطقى أو سيكولوجى، أن التربية إهتمت أولاً وأخيراً بالإنسان من حيث: تنمية قدراته الطبيعية، وإكسابه خبرات جديدة، وتعريفه بمصادرها، وإلقاء الضوء على طبيعة وحاجات ومشكلات المجتمع الذى يعيش فيه. ومن أجل هذا، وضع الباحثون فى المناهج— وهى الأداة الرئيسة للتربية لتحقيق أهدافها— عدة أسس لأبد من مراعاتها عند تخطيط وبناء المنهج، وهى:

* الأسس الاجتماعية، وهى تشمل معرفة طبيعة المجتمع وخصائص تراثه الثقافى وموارده الاقتصادية والتغيرات الحضارية التى مر بها والمؤسسات الاجتماعية ذات التأثير فيه ومقدار إسهام كل من هذه المؤسسات فى العملية التربوية.

* الأسس الفلسفية، وهى تتلخص فى عقائد المجتمع واتجاهاته الفكرية ومثله العليا وأهدافه.

* الأسس النفسية، وهى تتمثل فى معرفة خصائص المتعلم وحاجاته وطبيعة تعلمه ومعرفة غرائزه وميوله واتجاهاته واستعداداته فى مختلف مراحل نموه.

ثانياً : سلطة الثقافة :

من أروع ما كُتب عن سلطة الثقافة، ذلك المقال الذى كتبه جابر عصفور، والذى نشر بجريدة الأهرام فى ٢٢/٣/٢٠٠٤، ولذلك فإننا نورده كاملاً فى الآتى:

الثقافة سلطة لها تأثيرها الفاعل فى حركة المجتمع، خصوصاً إذا وصفنا هذه الحركة من منظور تنموى أو تحديشى، أو حتى منظور الإصلاح الذى يرتفع صوت دعاته فى هذه الأيام. يستوى فى ذلك أن نفهم الثقافة بوصفها تجسيداً للوعى الاجتماعى العام، أو منظومة القيم والمعتقدات والمبادئ التى تشيع فى مجتمع من المجتمعات، أو تعبيراً إيديولوجياً عن الدولة، أو طوائف المجتمع أو طبقاته أو اتجاهاته، وذلك فى توازيتها

وتجاوزها، أو تباينها واختلافها، أو تعارضها وتصارعها. والثقافة الشائعة - من هذا المنظور الأخير- هي ما تنتج وتبثه الأجهزة الإيديولوجية للدولة، إذا استخدمنا لغة التوسير الماركسية، أو هي ما يتراكم في الوعي الجمعي للناس من موروثات تدعمها المصالح الإيديولوجية للمجموعة الحاكمة، وقوى الضغط الاجتماعية والسياسية الموازية للدولة، والمعارضة لهيمنتها البطيركية في الظاهر بدعاوى هيمنة بطيركية في الجوهر، حتى لو تعددت شعاراتها الدينية والمدنية، أو تخفت تحت أقنعة مغوية براءة تؤكد المعنى المتخيل للإيديولوجيا. أقصد إلى المعنى الذي تقترن فيه الإيديولوجيا بوعي زائف، أو عملية تخيل توهم بسلامة المعتقد وتعمل على إشاعته وتثبيتته والدفاع عنه والقضاء على نقائضه في الوعي الجمعي أو الفردي.

وأيا كان المنظور الذي ننظر من خلاله إلى الثقافة فهي «سلطة» في كل مفاهيمها، مهما تعددت هذه المفاهيم أو تباينت، ففاعلية تأثير الأدوار التي تقوم بها الثقافة عملية معترف بها في مفاهيمها المختلفة فكريا ومنهجيا. والحديث عن سلطة الثقافة مقبول في هذا الاتجاه الذي يؤكد فاعلية الثقافة وتأثيرها سواء على مستوى الإيجاب أو مستوى السلب، وذلك في السياقات التي نتحدث فيها عن «ثقافة التقدم» في مواجهة «ثقافة التخلف»، أو عن الأدوار السلبية التي تقوم بها الأبنية الثقافية التقليدية في مقاومة عمليات التحديث المادية أو دعاوى الحدائث الفكرية والإبداعية، أو عن أنواع الصراع الثقافي التي حدثت بين قيم الثبات (ثقافة تخلف) وقيم التغيير (ثقافة تقدم) في صراع الاتباع والابتداع في ميراثنا الثقافي على نحو ما أوضح أفونميس في أطروحته الشهيرة عن «الثابت والمتحول» ولكن كلمة «السلطة» - في ذاتها- لها إحياءات ودلالات لا تخلو من السلب في أغلب أحوالها، ولذلك فاقترانها بالثقافة يمكن أن يؤدي إلى التباس، ما لم نوضح المعاني الملازمة لدال «السلطة» في استخداماته الغالبة.

وابتداءً، فكلمة «السلطة» كلمة قديمة، تشير إلى القوة والتأثير والقدرة من ناحية، وإلى الحدة والإجبار والتسلط والقهر والقمع من ناحية ثانية، كما تشير إلى الحجج والبرهان من ناحية أخيرة. ولذلك نقرأ في «لسان العرب» لابن منظور أن «السلطة القهر»، وقد سلطه الله فتسلط عليهم، والاسم سلطه بالقمع». ونقرأ في «اللسان» نفسه خصوصاً في اقتران السلطة بالسلطان، أن السلطان بمعنى الحجج والبرهان، وإنما سمي سلطاناً لأنه حجة الله في أرضه، وقيل للأمراء سلاطين لأنهم الذين تقام بهم الحجج والحقوق، كما قيل إن السلطان قدرة الملك، وقدرة من جعل ذلك له وإن لم يكن ملكاً.

وأتصور أن العلاقة بين الأبعاد الثلاثة لدلالات السلطة - في معانيها اللغوية القديمة، حسب ورودها في «لسان العرب» - لا تفارق دلالة القوة والقدرة التي تغضى إلى دلالة التأثير والتوجيه، ومن ثم دلالة الحجج والبرهان التي تجعل التأثير أو التوجيه ممكنين دون مقاومة، وإلا فهو الإجبار الذي تصحبه حدة أو تسلط أو قهر أو قمع. وهي الدلالة التي

قرنت معنى السلطة بالتسلط، وقرنت المعنيين بطبائع الاستبداد السياسى الشائعة فى تراثنا، وغير المنفصلة عن طبائع الاستبداد الفكرى أو الثقافى بشكل عام.

ويمكن بالطبع، حسب هذا التأويل الدلالى، أن تتغاير الصفة الغالبة على دلالات الثقافى، فيهيمن عليها طابع التأثير الذى يمكن أن يكتسب صفات السلب أو الإيجاب حسب شروط المجتمع وأوضاعه، أو يقترن التأثير بعقلانية الحجج والبرهان وإقامة الدليل فى شروط مغايرة وأوضاع مخالفة تنبنى على المجادلة بالتى هى أحسن، أو يتسلط الإجماع والقهر فيضع المجادلة بالتى هى أقمع موضع المجادلة بالتى أحسن، وعندئذ، يظهر الوجه التسلطى السلطوى من الثقافة، لا بالمعنى الذى يقصرها على الأنظمة السياسية الاستبدادية، وإنما بالمعنى الذى يقرنها بالتسلط الذى يمكن وجوده بمعنى أو غيره فى الأنظمة المعرفية، حتى تلك الأنظمة التى يزعم ممثلوها - أحياناً - معاداتهم للدولة الاستبدادية بوصفها سلطة، لكنهم فى صياغاتهم لرؤى العالم البديلة لا تخلو من المعنى التسلطى لسلطة المعرفة التى تتوقع فى مدار مغلق لا يقبل الاختلاف، ويرمى من يختلف معها أو عنها بتهم الخيانة فى التيارات المدنية، أو الكفر فى التيارات الدينية.

وظننى أن الإلحاح اللغوى القديم على وصل السلطة بالسلطان هو نتيجة للوصل بين سلطة المعرفة المعنوية وسلطة الحكم المادية، حتى من المنظور الدينى الذى تجسّد فى قولهم «إن الملك بالدين يبقى، والدين بالملك يقوى». وهو وصل لم يخل منه معنى الحجج والبرهان الذى اكتسبه دال «السلطان» فى تفسير آيات من قبيل «ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين» أو «وما كان له عليهم من سلطان». ولقد روى عن ابن عباس قوله: كل «سلطان» فى القرآن حجة وقوله تعالى: «هلك عنى سلطانيه» معناه ذهب عنى حجته. وهو قول تحوّل - فى التأويل الدينى المرتبط بطاعة أولى الأمر - إلى تأويل يدعى الملك، وانفراد الملك (السلطان) بالحكم (السلطة). ولذلك قيل - فى «لسان العرب» - إن السلطان سُمى سلطاناً لأنه حجة الله فى أرضه، كما لو كانت سلطته المادية هى الوجه الآخر لسلطته المعنوية، أو كما لو كانت سلطته المعنوية هى الاصل فى السلطة المادية. ولذلك لم يقتصر القدماء - فى «لسان العرب» - على القول بأن تسمية السلطان ترجع إلى أنه حجة الله فى أرضه، وإنما إلى ما هو أبعد من ملازمة السلطان لقدرة الملك، فأصبح السلطان «قدرة من جعل ذلك له وإن لم يكن ملكاً».

أن كل سلطة لا تخلو من معرفة، ما ظل معنى السلطة مقترنا بالحجة والبرهان، والمعرفة لا تتحقق من غير قدرة. ويشير دال القدرة إلى القوة التى تجعل للسلطة جانبها المعنوى وجانبها المادى. وكلا الجانبين لا ينفصلان عن معرفة ملازمة على مستوى الإقناع أو التبرير بالحجة والبرهان وإقامة الدليل، كما أن كلا الجانبين لا ينفصلان عن قوة تأثير وتوجيه يمكن أن تتسم بالسلب أو الإيجاب.

والسلطة بمعناها للعنوي هي أنظمة المعرفة وأشكال الوعي وأنساق القيم التي تنطوي على الأبعاد الدلالية الثلاثة: مضمون أو مناط أو مقصد الحجة والبرهان؛ قوة التأثير والتوجيه؛ قوة الإكراه والقهر. وهو أمر يعنى أنه لا سلطة بدون قوة، حتى في أحوالها المعنوية التي هي أحوال معرفية. هل أقول إن القوة - من هذا المنظور - هي الإيديولوجيا المتسربة في كل معرفة - من حيث هي تبرير لها، وإقناع بسلامتها، وإغواء بالاستجابة إلى رسائلها أو تعاليمها أو نواهيها؟ أحسب أننا يمكننا القول بذلك، ونعنى فيه إلى المدى الذي يجعل من كل معرفة سلطة، ومن كل سلطة معرفة، خصوصاً من المنظور الإيديولوجي الذي نراه في أنساق النظريات التي تنطوي كل منها على دعاوى الشمول والتعميم والإطلاق، فضلاً عن التجريد الذي تكتمل به صفاتها التي تبرر إمكان إنطباقها على عدد لا نهائي من الظواهر، في كل زمان ومكان.

أما السلطة للمادية فهي القوة الخالصة التي تبدأ بسلطان الدولة، موزعاً ما بين أجهزتها القمعية وأجهزتها الإيديولوجية، مروراً بسلطان المجموعات الموازية للدولة أو المعارضة أو الحرفية. هذه السلطة المادية لا تهض بأدواتها المادية مفرغة من معرفة، ومن ثم من سلطة معنوية، فالسلطة المعنوية هي الوجه الملازم دائماً للسلطة المادية التي لا تتحقق إلا بها، ولا يكتمل حضورها إلا بما تستمده من تبرير شرعيتها وسلطانها بسلطة معنوية يكتمل بها تجسدها الذي هو علاقة أو واقعة اجتماعية، تبدأ من القوة الجسدية أو التقنية أو العسكرية ولا تنتهي بها لأنها تستند إلى توقعات وعلاقات غير مادية بين القائمين بها والتابعين لها.

ويعنى هذا التمييز وجود تداخل لا يمكن تجاهله بين مفهوم الثقافة من حيث هي معرفة والسلطة من حيث هي معرفة أيضاً، كما يعنى أنه لا ثقافة - أو معرفة - بدون سلطة، ولا سلطة بدون معرفة. ولكن هذا التداخل لا يعنى إقامة التطابق بين المفهومين، حتى لو تبادلنا بعض دلالاتهما الموضع والمكانة في العديد من التحليلات. وأتصور أن ضرورة التمييز بينهما ضرورية لتحريتنا من بعض المفاهيم الإيديولوجية التي لا تزال سائدة، وبعض الدعاوى الدوجماطية التي تختزل معاني السلطة ومعاني الثقافة في منظور بالغ الضيق، منظور يترتب عليه ضياع الاستقلال النسبي لأبنية الثقافة في التحليل المعرفي لها، وتحويلها إلى تابع مدعن يخضع للسلطة المادية للدولة التسلطية، ويعكس توجهاتها وجوداً وعدماً. وفي الوقت نفسه يحيل «السلطة» إلى مجرد مظهر مادي للدولة في أحوال تسلطها.

وأتصور أن التحليل الموضوعي لسلطة الثقافة من هذا المنظور لا ينبغي أن يفصل - وفي الوقت نفسه لا يوقع التطابق - بين السلطة والثقافة. الأولى من حيث هي معرفة تتأسس - في مجالاتها وأنساقها المختلفة - بما يجعل القوة مكوناً أساسياً من مكوناتها. والثانية من حيث هي تنوع في أشكال الوعي المعرفي الذي يتكون من مجموع علاقاته بمكوناته المتنافرة المتصارعة في الوضع الثقافي العام للامة^(٤).

ثالثاً: التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة .. كيف ؟

على الرغم من أن أهداف التربية: الصريحة والخفية تتمحور حول تنمية الإنسان نحو الأفضل بأساليب مادية في أغلب الأحوال، فإن التربية في ذاتها لها وجهها الإنساني الصريح. ولكن الإنسان كإنسان يعاني دوماً من الضعف البشري، وردود الفعل السلبية، وذلك يعرضه -دوماً- للسقوط والفشل في أخذ القرارات الحكيمة. ومن هنا تظهر أهمية الثقافة، إذ بجانبها: المادى والمعنوى يمكن أن تحيط الإنسان بسياج يوفر له الحماية والأمل والأمان، ويحدد له الطريق الصحيح الذى يجب أن يسلكه ويسير فيه.

فى ضوء ما تقدم، يكون التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة، ضرورة حتمية ينبغى مراعاتها والأخذ بها عند تخطيط المناهج، وعند وضع الخطة العامة للثقافة. وتحقيق ذلك التوافق ليس من السهولة كما يعتقد البعض، لأن هذا العمل يتطلب تحقيق إجراءات صعبة وخطوات جادة.

وتجدر الإشارة إلى أن ما نقدمه من إقتراحات لتحقيق ذلك التوافق، ليس إلا الخطوة الأولى على الطريق، ويجب أن تهتم الكتابات والدراسات التالية بهذا الموضوع.

وبداية ينبغى التنويه إلى أن الثقافة ليست مثل المهنة التى يتعلمها الإنسان فى المدرسة، لأن المسألة لو كانت بهذه البساطة لكان توحيد مناهج الدراسة كفيلاً بتوحيد ثقافة جميع الناس.

فالثقافة لا يتعلمها المرء فى المدرسة فقط، ولكنه يكتسبها من الأسرة ومن المجتمع ومن المسجد ومن الكنيسة وأجهزة الإعلام والفنون، ومن زملاء العمل ورفاق المقهى وجيران السكن، ومن الخبرات والتجارب الشخصية ومن الظروف ومن إبحاء الضروريات ومن البيئة.

من المنطلق السابق، تكون الثقافة بالنسبة لكل إنسان هى مرجع السلوك والمواقف ومنهج التفكير ومصدر الرأى، وهى من ثم تخص المرء ولكنها بالضرورة تمس الآخرين وتدعوهم بذلك للقبول أو الرفض.

والسؤال :

ما تأثير وجود ثقافتين -لا ثقافة واحدة- على كينونة المجتمع المصرى وتماسك نسيجه؟

نظرياً، توجد ثقافتان للمجتمع المصرى، أحدهما تقليدية (ثقافة الريف) والثانية عصرية (ثقافة الحضر)، وهما مختلفتان تحت السقف الواحد للوطن وللأمة، واختلافهما يشير الخلاف بطبيعته إذا كان يمس المصالح أو المضائر أو المكانة الاجتماعية لهؤلاء أو أولئك، ووجود ثقافتين لا ثقافة واحدة فى بلادنا، إفتراض يشير القلق ويتهب من نتائجه الجميع.

وعملياً، لا توجد لمصر غير ثقافة واحدة، إذ أنه بالرغم من التباين في أنماط السلوك بين أهل الريف وأهل الحضر بالنسبة للتصرفات الحياتية المألوفة، فإننا نجد أن أهل الريف وأهل الحضر يفكرون بنفس الطريقة، ويكون لهم نفس الرأى بالنسبة للأمور المرتبطة بالمصلحة العامة والآمال والمصير المشترك .

وبعامة، يدحض العلم افتراض وجود ثقافتين للمجتمع المصرى، ويدعونا للثقة بأن الشعب الواحد له بالضرورة ثقافة واحدة، لها نسيج شكله عصبياً يتوافق مع ظروف العصر ومتغيراته ومستحدثاته، بينما خيوط هذا النسيج بمثابة القيم والتقاليد الراسخة فى أعماق الإنسان المصرى، لتربط أمسه بيومه وغده .

ومن ناحية أخرى، ينكر العلم الثبات لآى ثقافة فى الدنيا، فالثقافة دائماً متغيرة ومتحولة كالنهر الجارى، وذلك يتوافق مع الوجه المتغير للثقافة المصرية الذى أصبح يتطور فى سياق انتشار التعليم وبتأثير التنمية الاقتصادية وتطور المجتمع الزراعى الريفى إلى مجتمع حضرى وصناعى .

ورغم المحاولات المفرضة والمقصودة التى ترفض الثقافة الحديثة والعصرية، التى : تعتنق فكرة التقدم وفكرة التطور وفكرة النمو والتنمية، وتثق بالعلم ولا تستغرب التكنولوجيا وتعتبر الزمن حليفاً للإنسان، ورغم الآراء الرجعية المتطرفة والهدامة، التى تحاول فرض الثقافة التقليدية التى تعتنق فكرة الثبات وتؤمن بالمحافظة وتستوحش من العلم وتستغرب التكنولوجيا وتخشى من التغير المواكب لتعاقب الاجيال وتشكو دائماً من الزمن وتتوجس من مرور السنين، فإن هناك جهوداً جبارة من أجل إحباط تلك المحاولات، كما أن هناك عملاً دؤوباً من أجل تنفيذ تلك الآراء وأداها فى مهدها من أجل مصلحة الإنسان المصرى ومستقبله ورفاهيته .

إن نجاح تلك الجهود هو الحل الأمثل لمقابلة الأزمة فى مصر، والتى هى مصدر سائر الأزمات، فآزمة تدنى الإنتاج والأزمة الأمنية وآزمة المواطنة والانتماء... إلخ، كلها ترجع لأسباب ثقافية^(٥) .

: والسؤال :

ما السبيل لتحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة ؟

بادئ ذى بدء، نقول أن المثقف ينبغى أن يتجاوز سيطرة وطغيان الآلة، ولا يكون أبداً عبداً للتقنية، وهذا يظهر الدور الرائع للتربية .

بهذا المعنى، لا يكون عالم الذرة متقناً إلا إذا أضاف إلى عملية صنع القنبلة فى المختبر شيئاً آخرأ، وهو الحكم على إستعمالها بما يتوافق مع القيم النبيلة التى تسهم فى سعادة الإنسان ورفاهيته .

ولكن، قد تسعى السلطة إلى استخدام القبلة الذرية إستخداماً مدمراً أو غير إنساني، فيشعر العالم -إذا كان بالفعل مثقفاً- بأن السلطة قد خذلتها ووضعتها في موقف صعب وخرج، ويندم على أنه قد أسهم بجهده وطاقته في صنع هذا الشيء المدمر. ومن هنا، يبدأ الصدام والتضاد بينه وبين السلطة، وبخاصة إذا كانت جذوره التربوية قد نمت في مسارها الصحيح، بحيث بات هذا العالم يمتلك زاداً تربوياً يتسم بالحكمة والفطنة والذكاء.

وينبغي على التربية في وجهها الإنساني أن تؤكد أن الهوية الثقافية للدولة تنبع مع المدى التاريخي الذي عاشته وتراكم لديها، لذلك فالدول الحديثة هي التي من المفروض أن تبحث عن هويتها الثقافية، ومصر لها خصوصية ثقافية شديدة جداً باعتبار أن الشعب المصري قد أبدع واحدة من أقدم الحضارات في التاريخ، ولأن التراث الحضاري للشعب المصري تراث عظيم، حيث يقدر ما تملكه مصر من متاحف اثار بنحو خمس التراث في العالم، كما أن التفاعل الحضاري بين حضارة مصر والحضارات القديمة كان على مستوى عال، فلدينا إذن تراث قيم نفخر به، مما أعطى تلك الخصوصية للحضارة المصرية.

إن أعظم ما في دور إنسانية التربية تأكيداً أهميتها التنوع الفريد بين كل المؤسسات الدينية والثقافية والعلمية والفنية.. هذا الدور الذي تتعاقب فيه سماحة الأديان.. ورحابة الفكر.. وتنوع الفنون.. واختلاف الرؤى، وبذلك تكون الثقافة جزءاً مهماً من مكونات الشعب ونسجته اكتسبه عبر قرون طويلة، وهنا يأتي دور الواجهة الثقافية لتقديم زاد ثقافي حقيقي يتناسب مع دور الأمة وريادتها..، قبل ذلك مسؤليتها.

إن الرهان الثقافي مرتبط بإنسانية التربية، لأن التربية والثقافة يمثلان معاً السلاح الأمضى للإيجاد وعى يعيد الكرامة، ويواجه الهجمة الشرسة لتلك العولمة الماكرة التي تسعى في ليل كئيب لمسح الهوية ومحو الذاكرة والتشكيك في الذات، بالنسبة للدول النامية.

إن الدور الإبداعي للتربية، يمكن أن يضيف لثقافتنا رصيذاً حياً من الإبداع الجميل، يتوجب علينا اليوم أن ننشطه بكل الوسائل المتاحة للدولة. ويحتاج هذا الدور إلى تضافر كل الجهود لكسب الرهان: نكون أو لا نكون، فالانشغال بالدور الثقافي لمصر هو دور محتوم سواء رضينا به أم تمردنا عليه أم تفلسفنا حوله بحكم أننا أصحاب ثقافة إنسانية الدماء عربية القلب، كما ستبقى أشكاليتنا وربما عبقريتنا أن نضخ كل هذه الدماء عبر قلب ينبض بإحساس واحد منسجم، من خلال تحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة في عصر العولمة^(٦).

إن تحقيق التوافق بين إنسانية التربية وسلطة الثقافة، يعني -بإختصار- أسلوباً ديمقراطياً للحكم، ومنهجاً ديمقراطياً معيشياً في حياة الإنسان. ولكن، هناك عوامل عديدة تحول دون نمو البناء الديمقراطي في عالمنا العربي، تتمثل في الآتي:

(١) العوامل الداخلية، وتمثل فى :

- * وجود زعامات سياسية قوية، تتمتع بتأييد جماهيري واسع، أو حزبى قوى .
- * تدعيم الشرعية الداخلية، عن طريق إشباع حاجات السكان الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة، مما يجعلهم يفضوا البصر عن تجاوزات الحاكم .
- * إتسام الثقافة السائدة بقيم السلبية، والخضوع، والطاعة، والتأليه للسلطة الحاكمة .
- * غياب الطبقة المتوسطة المؤثرة فى المجتمع، والتي تحفظ توازنه .
- * فشل الأحزاب الحكومية، والمعارضة على السواء، فى تطوير آليات الممارسة الديمقراطية .

(٢) العوامل الإقليمية والدولية، وتمثل فى:

- * إستغلال إستمرارية الصراع العربى / الإسرائيلى، فى تبرير بعض الأنظمة الحاكمة للممارسات الشمولية التى تقوم بها، تحت دعوى وستار التصدى للعدو الإسرائيلى .
- * لا تشغل مسألة فاعليات الديمقراطية والياتها، التى يترتب عليها جعل موضوع تداول السلطة أمراً واقعاً فى الدول العربية، إهتمام المسئولين السياسيين بسبب التخوف من نتائج تحقيق الديمقراطية ذاتها، التى قد تكون لها آثارها السلبية المباشرة على مصالحهم .
- ورغم ما تقدم، يمكن أن تسهم التربية والثقافة معاً، فى تحقيق تداول السلطة، عن طريق إبراز أهمية إقامة تعددية سياسية، لها حريتها الكاملة فى إبداء الرأى، فى ظل الشرعية المعمول بها، دون أن تتجاوزها، بإدعاءات باطلة، ليس لها أساس من الصدق أو الحقيقة، بهدف تهيج الجماهير . إن المثقفين والتربويين -على حد سواء- فى الدول النامية والبلاد العربية على السواء، تقع على كاهلهم مسئولية تحقيق التحولات الإيجابية فى طريق التداول السلمى للسلطة، وخاصة أن البديل مرعب ومفزع، ويتمثل فى المزيد من العنف السياسى، الذى يمكن تحقيقه بسهولة بين شعوب هذه الدول والبلاد، التى تعاني من الإرتفاع الكثيف لنسبة الأمية، وعدم معرفة الأفكار التقدمية للإنتفاع عليها والإستفادة منها .